النظام السوري يجدد قصفه على جنوب دمشق

سوريا: القوات الحكومية تتسلم 42 أسيراً من المعارضة في حلب

عناصر من القوات السورية في جنوب حلب

حافلات لنقل مسلحي المعارضة السورية إلى إدلب

- اتفاق لنقل مسلحي المعارضة من ريف حمص إلى إدلب
- مقتل 23 مدنياً في غارات على قرية خاضعة لـ «داعش»
- التحالف الدولي واثق في قدرة «قسد» على تدمير معاقل التنظيم الأخيرة

دمشق – «وكالات»: تسلمت القوات الحكومية السورية، 42 أسيرا من المعارضة المسلحة مقابل ترحيل نحو 200 من مقاتلي مخيم اليرموك في جنوب دمشق وعائلاتهم، إلى إدلب.

وقالت مصادر أمنية سورية إن «التبادل تم في سياق اتفاق مخيم اليرموك الذي توصلت إليه الحكومة السورية مع الفصائل المقاتلة بالمخيم، حيث حرر 42 من مختطفي قرية اشتبرق بريف إدلب مقابل إخراج نحو 200 من المسلحين وعائلاتهم إلى مناطق سيطرة المسلحين بريف إدلب».

ويتحدر المختطفون الذين أطلق سراحهم اليوم من قرية اشتبرق بريف جسر الشغور التي سقطت بأيدي المعارضة المسلحة في 26 أبريل 2015.

وفي التبادل، الذي حصل على معبر العيس جنوب مدينة حلب بحوالي 17 كيلومترا، نقل 18 مدنيا، بينهم 4 جرحى من بلدتي كفريا والفوعة الشيعيتين شمال إدلب، إلى مدينة حلب، حسب المصادر الأمنية السورية.

وذكرت مصادر إعلامية مقربة من القوات الحكومية «نقل الجرحى وذويهم من بلدتي كفريا والفوعة بعد رفض المدنيين في البلدتين تنفيذ بنود اتفاق مخيم اليرموك، واشترطوا الخروج دفعة واحدة».

وينص اتفاق مخيم اليرموك على إخراج جميع الأهالي الباقين في كفريا والفوعة والبالغ عددهم نحو 5000 آلاف على مرحلتين تتضمن المرحلة الأولى 1500 على أن تخرج الباقين في المرحلة الثانية في موعد أقصاه مطلع شهر رمضان القادم».

واعتبرت مصادر أهلية من البلدتين أن رفض المدنيين الخروج أمر منطقي، خشية الغدر بهم في الطريق إلى حلب، خاصة بعد تعرض قافلة مشابهة في أبريل 2017 لهجوم انتحاري قبل دخولها إلى حلب تسبب بمقتل وجرح وفقدان المئات.

ولاتزال 22 حافلة تنتظر في بلدتي كفريا والفوعة على أمل التوصل إلى حل وسط بين الحكومة السورية ومجموعات المعارضة المسلحة.

من ناحية أخرى قال المرصد السوري لحقوق الإنسان، أمس الأربعاء، إن طائرات النظام السوري جددت قصفها على مناطق في القطاع الجنوبي من العاصمة دمشق.

وأكد المرصد، أنه رصد استهداف الطائرات الحربية لمناطق في حي التضامن، ومناطق أخرى في مخيم اليرموك والحجر الأسود، مشيرا إلى أن القصف تزامن مع عمليات قصف مدفعي وصاروخي طالت الأماكن ذاتها.

وأوضح المرصد، أن القصف استهدف أيضاً مناطق سيطرة داعش، وتخلله اشتباكات عنيفة بين التنظيم، وقوات النظام والمسلحين الموالين لها، ضمن محاولة أخيرة لتحقيق مزيد من التقدم وتقليص سيطرة التنظيم وحصره في نطاق أضيق داخل الجنوب الدمشقي.

وقال، إن هناك معلومات عن خسائر بشرية جديدة من الجانبين.

وفي وقت سابق، قال المرصد، إن عدد قتلى قوات النظام ارتفع إلى 99 خلال 13 يوما من المعارك، بينهم عدد من الضباط، كما ارتفع عدد قتلى داعش إلى 86.

من جهة أخرى، قال المرصد، أمس الأربعاء، إن دوي انفجارات سمع في القطاع الجنوبي من ريف إدلب.

وأوضح المرصد، أن الانفجارات نجمت عن استهداف بالقذائف المدفعية من قبل قوات النظام، لمناطق في مدينة خان شيخون.

وفي ريف حماة، تعرضت مناطق في قرية الصياد الواقعة شمالا، لقصف مدفعي من قبل قوات النظام، ما تسبب بأضرار مادية، دون ورود معلومات عن خسائر بشرية، وفقا لما ذكره المرصد.

من جهة أخرى قتل 23 مدنياً على الأقل بينهم 10 أطفال الثلاثاء، في غارات استهدفت قرية تحت سيطرة تنظيم داعش في شمال شرق سوريا قرب الحدود مع العراق، وفق ما أفاد به المرصد السوري لحقوق الانسان.

ولم يتمكن المرصد، حسب مديره رامي عبد الرحمن «من تحديد إذا كانت الطائرات التي نفذت الغارات تابعة للتحالف الدولي بقيادة أمريكية أم للقوات العراقية».

واستهدفت الغارات قرية القصر في ريف الحسكة الجنوبي التي تؤوي نازحين من العراق المجاور.

ومن بين القتلى وبعضهم نازحون عراقيون وفق المرصد، 6 نساء على الأقل وعدد من كبار السن.

وشن الطيران العراقي في 19 ابريل ضربات جوية ضد مواقع للتنظيم في حجين بدير الزور شرقا، ما أدى الى مقتل 36 عنصرا من التنظيم وفق السلطات العراقية.

ورغم تراجع وتيرة غارات التحالف الدولي بعد الهزائم المتلاحقة للتنظيم المتطرف في سوريا والعراق، لاتزال طائراته تدعم قوات سوريا الديموقراطية في معارك محدودة ضد داعش.

وغالباً ما ينفي التحالف الدولي تعمد استهداف مدنيين في ضرباته.

وأقر الخميس بأن 883 مدنياً على الأقل قتلوا بشكل غير متعمد في الضربات التي شنها منذ بدء عملياته ضد التنظيم في 2014 في سوريا والعراق.

وتزامنت الغارات الثلاثاء مع إعلان قوات سوريا الديموقراطية إطلاق المرحلة الأخيرة من الحرب ضد التنظيم لطرده من آخر الجيوب التي يتحصن فيها في شرق سوريا، وعلى الحدود مع العراق.

ولم يعد التنظيم يسيطر على أي مدينة في سوريا، لكنه يحتفظ بقرى وبلدات وجيوب يتناثر فيها بضعة آلاف من المقاتلين، دون أن يكون لهم أي مقار.

من جهة أخرى قالت مصادر سورية واسعة الاطلاع إنه تم الثلاثاء وقف الأعمال القتالية في محافظة حمص وسط سوريا ونقل مسلحي المعارضة إلى محافظة إدلب شمال سوريا.

وأكدت المصادر التوصل إلى اتفاق «بعد اجتماعات مارثونية استمرت 3 أيام على معبر الدار الكبير شمال غرب مدينة حمص بين قادة المجموعات المسلحة وضابط من الجيش الروسي يخرج بموجبه من يريد المغادرة وتسوية وضع من بقي في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في شمال حمص وهي الرستن وتلبيسة وعدد من القرى والبلدات في ريف حمص الشمالي».

وتسيطر فصائل المعارضة على تلك المناطق منذ بداية 2012، وفشلت القوات الحكومية التي شنت عشرات العمليات العسكرية في إستعادة تلك المناطق التي أصبحت ملاذا لمسلحي المعارضة الذين خرجوا من أحياء حمص القديمة في بداية 2014.

من جانب آخر أكد التحالف الدولي، الذي يقاتل تنظيم داعش الإرهابي ثقته دعمه لقوات سورية الديمقراطية «قسد» في عملياتها لتدمير الجماعة الإرهابية من المناطق في شمال شرق البلاد.

وقالت القيادة الأمريكية الوسطى، في بيان إن «تركيز قوات سوريا الديمقراطية على معاقل داعش الأخيرة يعد أمرا حاسما لإنزال هزيمة دائمة بالمنظمة الإرهابية».

ووصف الميجور جنرال الأمريكي، جيمس غارارد، أحد قادة قوات التحالف، العملية بأنها «مهمة للغاية» لتحقيق الاستقرار في العراق وسوريا.

علقت المتحدثة باسم وزارة الخارجية هيذر نويرت على العملية ببيان قالت فيه إن «أيام سيطرة داعش على الأراضي وترويع شعب سوريا تقترب من نهايتها».

أبو الغيط يدعو أثيوبيا إلى الانفتاح الكافي في محادثات بناء وتشغيل سد النهضة

أبو الغيط يلقي كلمته في المؤتمر العربي الثالث للمياه في القاهرة

«وكالات»: أعرب الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط عن انزعاجه الشديد وقلقه من تطورات مفاوضات سد النهضة الأثيوبي على النيل الأزرق الذي يُعد مصدراً لـ 85 في المئة من المياه التي تعتمد عليها مصر، أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان.

وأكد أبو الغيط خلال المؤتمر العربي الثالث للمياه، أمس الأربعاء، أن الأمن المائي العربي كل لا يتجزأ، ونسيج واحد لا تنقصم عراه، داعياً أثيوبيا إلى إظهار الانفتاح الكافي في المحادثات المتعلقة ببناء وتشغيل السد، ذلك أن مبادئ التفاوض بحسن نية والتشاركية والشفافية هي الكفيلة بإيجاد صيغ للتعاون واقتسام الموارد المائية بصورة تُبعد عن المنطقة شبح صراعات المياه التي طالما تنبأ بها كثيرون.

وشدد أحمد أبو الغيط على أن أزمة المياه في العالم العربي واضحة بما لا يحتاج إلى بيان، وخطيرة بما لا يستدعي التفصيل، والمنطقة العربية لديها 1 في المئة فقط من مصادر المياه العذبة على مستوى العالم و40 في المئة من سكانها يعيشون في مناطق الشح المائي المطلق.

وأوضح أبو الغيط أن «هناك 14 دولة عربية من بين التسعة عشر دولة الأكثر معاناة من ندرة المياه على مستوى العالم، وأخطر ما في الأمر أن الوضع المائي في الدول العربية لا يتجه إلى التحسن، وإنما إلى التدهور بل إلى التدهور المطرد في بعض المناطق، وفي ظل معدلات نمو سكاني تصل إلى 2.5%، وفي ضوء ندرة سقوط الأمطار وتكرار دورات الجفاف.. يتناقص نصيب الفرد العربي من المياه باستمرار، بكل ما ينطوي عليه ذلك من انعكاسات على أمننا الغذائي، حتى صارت المنطقة العربية أكبر منطقة عجز غذائي في العالم».

وقال أبو الغيط: «لا نواجه أزمة ذات أبعاد ثابتة، وإنما خطرا يستفحل باستمرار، ووضعا يتدهور بمعدلات متسارعة.. وفي مواجهة تهديدات استثنائية على هذا النحو، فإن الحلول والاستراتيجيات يتعين أن تكون استثنائية أيضا ينبغي ألا تنصب السياسات والاستراتيجيات على ما هو قائم في اللحظة الراهنة من تحديات، وإنما على ما قد يحمله المستقبل من احتمالات ومآلات».

ودعا الأمين العام الدول العربية للتعامل مع ما يتهدد أمنها المائي، سواء في فلسطين أو مصر أو لبنان أو غيرها من الدول باستراتيجية جماعية واضحة، وسياسة تكاملية شاملة تعكس الإرادة الجماعية للدول العربية .. إن هذا النهج هو ما يضمن للمنطقة صوتا مؤثرا ووزنا معتبرا في مواجهة أي إفتئات أو جور من جانب أي طرف على الحقوق العربية.

إسرائيل تتهم الفلسطينيين بمحاولة خطف جنودها على حدود غزة

عشراوي: إسرائيل تحارب الوجود الفلسطيني بالتمييز والعنصرية

عناصر من القوات العراقية

الأراضي المحتلة – «وكالات»: أكدت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حنان عشراوي أن الحكومة الإسرائيلية المتطرفة وبدعم من الإدارة الأمريكية تجسد الجوهر الحقيقي لطبيعة النظام الإسرائيلي العنصري الذي يواصل سياساته القائمة على التمييز العنصري والإقصاء ورفض الآخر، عبر المصادقة على قوانين عنصرية والمضي قدما بمخططات تهويدية، في مخالفة صارخة للقوانين الدولية والإنسانية.

وجاءت تصريحات عشراوي تعقيبا على مصادقة الكنيست الإسرائيلي بالقراءة الأولى على ما يسمى مشروع قانون القومية العنصري.

وقالت إن «هذا القانون يمثل تشريعا للعنصرية والتمييز الذي تمارسه إسرائيل للقضاء على الوجود الفلسطيني وشطب سكان الأرض الأصليين ومواصلة نهجها الاستيطاني الاستعماري القائم على سرقة الأرض والموروث التاريخي والديني والحضاري وتعزيز مخطط تأثيثاهو لتحويل إسرائيل إلى دولة قائمة على العنصرية بموجب القانون».

وأشارت إلى أن إقرار هذا القانون يؤكد أن القضية بالنسبة لإسرائيل أيدولوجية عقائدية، ومحاولة لربط توراتي بتواجد اليهود على أراضي فلسطين منذ القدم بهدف إلغاء الآخر ومصادرة الحق الفلسطيني على أرض فلسطين التاريخية وشطب حق عودة اللاجئين الفلسطينيين لديارهم وأرضهم.

وأضافت «إن محاولات دولة الاستعمار العنصرية تثبيت مفاهيم الاحتلال والاستيطان ونظام الفصل العنصري، وإلغاء الوجود الفلسطيني محاولات عبثية وبائسة لن تنجح على المستوى المحلي والدولي».

وطالبت عشراوي المجتمع الدولي برفع الحصانة عن الاحتلال ومحاسبته ومساءلته على انتهاكاته الممنهجة للقوانين الدولية والقرارات الأممية، وإنهاء الإفلات الظالم له على حساب حقوق شعبنا الفلسطيني.

من ناحية أخرى زعم مسؤول عسكري إسرائيلي كبير، رصد جيش الاحتلال الإسرائيلي، محاولات خطف جنود إسرائيليين، على حدود قطاع غزة، في الفترة الأخيرة.

وقال رئيس الأركان الإسرائيلي، غادي آيزنكوت، إن «الآونة الأخيرة شهدت محاولات خطف وتسلل إلى المناطق الإسرائيلية من قطاع غزة، وطلب منا أن نتحمل الاضطرابات الجماعية على حدود غزة والتي شملت محاولات اختطاف واجتياز المستوطنات».

ونقلت صحيفة معاريف الإسرائيلية، عن آيزنكوت أن «الجيش الآن في فترة معقدة مع تحديات كبيرة من الشمال والجنوب».

وأضاف أنه «في الوقت الذي واجه فيه سكان قطاع غزة ضائقات مدنية خطيرة، فإن إسرائيل تلاحظ أن حركة حماس تحول موارد ضخمة لبناء الأنفاق تحت الأرض دون فائدة، بينما يمكن تحويل هذه الموارد لصالح سكان قطاع غزة»، على حد زعمه.

وأوضح المسؤول العسكري الإسرائيلي، أن «استعادة الجنود الإسرائيليين الأسرى في غزة سيؤدي إلى تحسين الواقع المدني والاقتصادي في قطاع غزة».

وتواصل إسرائيل تحريضها على مسيرة العودة والمشاركين فيها، حيث يواصل الفلسطينيون منذ نهاية مارس الماضي الخروج في مسيرات على حدود قطاع غزة، فيما يعتصم المئات منهم بشكل يومي في مخيمات مقامة في خمس نقاط حدودية جنوب ووسط وشمال قطاع غزة.

من جهة أخرى اعتقلت الشرطة الإسرائيلية شخصين بدعوى الاشتباه في محاولتهما تنفيذ عملية دهس ضد مجموعة من رجالها في القدس صباح أمس الأربعاء.

وذكرت صحيفة «جيروزاليم بوست» في موقعها الإلكتروني، أن الحادث وقع بالقرب من المقر الوطني للشرطة الإسرائيلية، مشيرة إلى أن السيارة فرت من المكان.

وأضافت الصحيفة، أنه تم بعد ذلك تم تحديد موقع سائق السيارة وراكب آخر كان برفقته واعتقالهما من قبل القوات في المنطقة.

من جهة أخرى قالت وزارة الصحة الفلسطينية مساء الثلاثاء، إن 44 شهيداً و6793 مصاباً، هي حصيلة اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على المشاركين في مسيرات العودة، في قطاع غزة، منذ 30 مارس حتى 30 ابريل.

وأوضحت الوزارة في بيان صحافي صدر عنها، بحسب وكالة «وفا»، أن من بين الشهداء 5 أطفال دون سن الـ18 عاما، و4003 مصاب نقلوا إلى المستشفيات لتلقي العلاج، و2790 إصابة تعاملت معها النقاط الطبية الميدانية.

وأشارت إلى أن من الإصابات التي وصلت المستشفيات 701 طفل، و225 سيدة، مبينة أن 160 إصابة وصفت بالخطيرة، و1944 متوسطة، و1899 طفيفة.

ولفتت الصحة إلى أن 1935 إصابة كانت بالرصاص الحي، و401 بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، و820 بالغاز المسيل للدموع، و847 إصابات أخرى.

وحول أماكن الإصابات في الجسم، أشارت الوزارة إلى أن 297 إصابة في الرقبة والرأس، و518 في الأطراف العلوية، و139 في الظهر والصدر، و166 في البطن والحوض، و1942 في الأطراف السفلية، و74 في أماكن متعددة.

وقالت الوزارة إن 24 حالة بتر بين من مجمل الإصابات، 19 منها في الأطراف السفلى، وإصابة واحدة في الأطراف العلوية، و3 حالات في الأصابع، وحالة واحدة جزء من الكاحل.

وأضافت الصحة في بيانها، أن الاستهداف المباشر للطواقم الطبية أدى إلى إصابة 89 من الطواقم الطبية والمسعفين بالرصاص الحي والاختناق بالغاز، إضافة إلى تضرر 22 سيارة إسعاف بشكل جزئي.